



تأسست البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة مشاركة 40/60 بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو" لتكون المالك والمشغل المتكامل للناقلات في مجال نقل البضائع السائبة إقليمياً ودولياً، مع تركيز خاص على حركة البضائع الواردة والصادرة من وإلى المملكة العربية السعودية. وتتولى البحري للبضائع السائبة، من خلال مقرها الرئيسي في الرياض ومكتبها الإقليمي في دبي، مسؤولية نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة والفحم وخام الحديد، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء والطاقة. وتعتمد استراتيجية مرنة لنشر أسطولها تجمع بين التعاملات في السوق الفوري واتفاقيات الشحن واستئجار الناقلات.

البحري للبضائع السائبة



12 ناقلات

بحمولة ساكنة تبلغ 922,665 طن متري



6.3 مليون طن
حجم البضائع المنقولة

البحري للبضائع السائبة تنمة



تمكّنت البحري للبضائع السائبة في عام 2024م من تجاوز تحديات السوق الصعبة، التي تمثّلت في تراجع معدلات نمو الطلب واضطرابات الممرات المائية. ورغم هذه الظروف الصعبة، نجحنا في تحقيق نمو استثنائي في الإيرادات بنسبة 74% لتبلغ 489 ٺ مليون، مسجلة أعلى مستوى في تاريخ القطاع.

وبعود الفضل في هذا النجاح إلى توجّهنا الاستراتيجي نحو تأمين عدد أكبر من اتفاقيات الشحن، وترسيخ علاقاتنا مع عملائنا من خلال تعزيز التواجد وسرعة الاستجابة، والالتزام بتقديم خدمات موثوقة ومتميزة. وسعيًا منا لمواصلة تطوير قدراتنا، أعدنا هيكلة وحدات خدمة العملاء، مما أدى إلى تحسين مستوى دعم العملاء والكفاءة التشغيلية.

ومن أبرز إنجازات هذا العام الاستحواذ على ناقلتين من فئة ألتراماكس المجهزة برافعات. وقد أسهمت هذه الإضافة في زيادة سعتنا التشغيلية ورفع مستوى قدرتنا على خدمة مسارات شحن البضائع الواردة والصادرة من وإلى المملكة، وتعزيز مكانتنا في السوق. كما مكّن توسيع الأسطول من تقديم مجموعة أشمل من الخدمات، مع تحسين المرونة التشغيلية.

وبهذه الإنجازات، رسخت البحري للبضائع السائبة مكانتها كعنصر محوري في المنظومة البحرية بالمملكة، وكشريك موثوق في سوق البضائع السائبة عالمياً.

المهندس/ محمد بن بتال

رئيس البحري للبضائع السائبة

سوق ناقلات البضائع السائبة في عام 2024م

استُهل عام 2024م بتصاعد في أسعار الشحن نتيجة للاضطرابات في الممرات المائية الرئيسية. كما دفعت التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر والجفاف الذي طال قناة بنما الناقلات إلى اتباع مسارات أطول، مما أدى إلى انخفاض عدد الناقلات المتوفرة في البحر. وبالتوازي مع ذلك، ظل المعروض من السفن محدوداً، إذ بلغ نمو الأسطول العالمي 3%، مماثلاً لمعدل عام 2023م.

ورغم البداية القوية في الربع الأول من العام، إلّا أن السوق شهد تراجعاً ملحوظاً، فقد هبط مؤشر بورصة البلطيق للبضاعة السائبة، وهو المؤشر الرئيسي للأسعار شحن البضائع السائبة، بنسبة 50% في نهاية 2024م مقارنةً بذروته في مارس، متأثراً بتراجع الطلب. وساهمت الظروف المناخية، وخاصة في أمريكا الجنوبية، وتزايد اعتماد الصين على إنتاجها المحلي من الحبوب في هذا الانخفاض. كما أدى عدم تعافي صادرات الحبوب من البحر الأسود إلى مستويات ما قبل النزاع الروسي-الأوكراني إلى مزيد من انخفاض الطلب.

نمو الإيرادات

على الرغم من تراجع السوق، سجلت البحري للبضائع السائبة نمواً استثنائياً في الإيرادات بنسبة 74% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ 489 ٺ مليون، مدعومة بزيادة في حجم البضائع نسبتها 65%. وجسد هذا الأداء قدرتنا على التكيف مع تحديات السوق، وضمان استمرارية الخدمة رغم اضطرابات الممرات المائية والتعقيدات في سوق البضائع السائبة. وبفضل تركيزنا على التميز التشغيلي ورضا العملاء، واصلنا تقديم خدمات بمعايير رفيعة.

شكل توسيع شراكاتنا مع اثنين من كبار المنتجين السعوديين علامة فارقة في عام 2024م، حيث أثمر عن زيادة بنسبة 135% في أحجام الشحن من هذين العميلين مقارنةً بالعام السابق، وترسيخ مكانتنا كشريك شحن رئيسي لهما، وتحقيق تدفق ثابت للإيرادات الشحن بشروط تعاقدية واضحة تضمن موثوقية الخدمة.

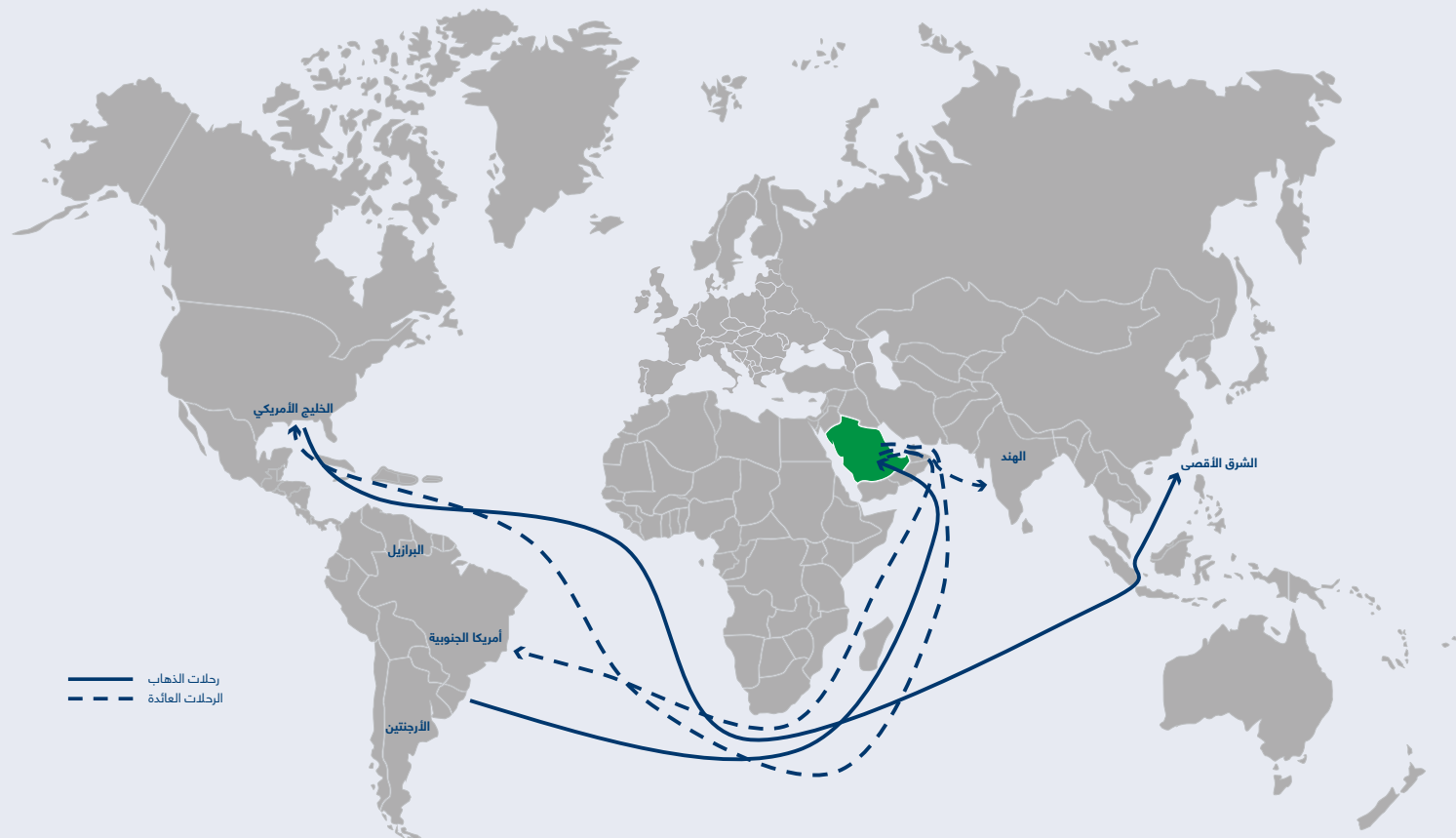
توسيع الأسطول

كان من أبرز التطورات التي شهدتها عام 2024م أيضاً الاستحواذ على ناقلة ألتراماكس المزودة بالرافعات في شهر يوليو وناقلة ثانية في أواخر شهر ديسمبر من عام 2024م، وذلك خلال فترة التراجع في سوق الناقلات. وقد أضافت هاتين الناقلتين قيمة كبيرة لأعمالنا من خلال دعم حصتنا السوقية المتنامية، حيث كان أسطولنا يعمل بكامل طاقته في السنوات الأخيرة. كما سنتمكن بفضل الناقلتين الجديدتين من توسيع نطاق خدماتنا، وتحسين كفاءتنا التشغيلية، وتوفير مرونة أكبر في تلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم.

ومع انضمام أول ناقلة من فئة ألتراماكس، اختتمت البحري للبضائع السائبة عام 2024م بأسطول يضم 12 ناقلة، منها تسع ناقلات من نوع كامسارماكس وثلاث ناقلات من فئة ألتراماكس مجهزة برافعات. وأما الناقلة الثانية التي استحوذنا عليها في 2024م فلم تدخل حيّز التشغيل حتى يناير 2025م، ولذلك لم تُحتسب ضمن الأسطول المشغّل في نهاية 2024م.

ويُسم أسطول القطاع بأكمله بحدائته وأنظمتها الصديقة للبيئة، ويبلغ متوسط عمره أقل من 10 سنوات، ويحظى بصيانة مستمرة لضمان التوافق التام مع اللوائح التنظيمية.

طرق التجارة الرئيسية



البحري للبضائع السائبة تنمة

الأداء المالي

ملخص قائمة الدخل لقطاع البحري للبضائع السائبة

(إلـ مليون)	2024م	2023م	% على أساس سنوي
الإيرادات	489	281	74%
صافي التكاليف التشغيلية	(405)	(185)	119%
مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات	(20)	(16)	26%
دخل آخر	1	2	-70%
الربح التشغيلي	65	82	-21%
الهامش التشغيلي	13%	29%	-16 نقطة مئوية
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	126	136	-7%
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	26%	48%	-23 نقطة مئوية

مؤشرات الأداء الرئيسية للناقلات المملوكة

معدل مكافئ تأجير الناقله المحقق (بالدولار الأمريكي لليوم الواحد)	إجمالي أيام تشغيل الأسطول خلال العام	الناقلات المشغلة (بنهاية العام)
2024م 4- %	2024م 8+ %	2024م 9+ %
15,711	4,060	12
2023م	2023م	2023م
16,391	3,742	11

إلى انخفاض الهوامش الربحية نتيجة التراجع في السوق، إلى جانب ارتفاع نسبة مشاركة الإيرادات من الناقلات المستأجرة ذات الهامش المنخفض خلال عام 2024م مقارنة بالعام السابق.

نظرة مستقبلية

تشير التوقعات إلى استمرار ضعف السوق في عام 2025م، مع تباطؤ الطلب واستقرار الأوضاع الملاحية تدريجياً.

وفي هذا السياق، ستركز البحري للبضائع السائبة على الحفاظ على المكاسب السوقية التي حققتها، وتعزيز علاقاتها طويلة الأجل مع العملاء الرئيسيين من خلال تقديم قيمة مستدامة، إلى جانب اغتنام فرص جديدة لنمو الإيرادات.

ولتحسين الربحية، سنعطي الأولوية لاستخدام ناقلاتنا المملوكة في مسارات تجارية ذات عوائد أعلى. كما سنعمل على استكشاف طرق جديدة لإدارة الناقلات المستأجرة، وتقليل الاعتماد على السوق الفورية للحد من التعرض لتقلبات السوق.

سجلت البحري للبضائع السائبة نمواً في الإيرادات في عام 2024م بنسبة 74% على أساس سنوي لتصل إلى 489 إلـ مليون، مدفوعة بزيادة حجم الشحنات بنسبة 67% ليصل إلى 6.3 مليون طن متري. جاء هذا النمو نتيجة زيادة الإيرادات من الناقلات المستأجرة بمقدار ستة أضعاف، إلى جانب نمو إيرادات الناقلات المملوكة بنسبة قوية بلغت 12%، مما يعكس التوسع في أسطول الشركة المملوك.

ورغم التحديات التي واجهها السوق، تجاوز معدل مكافئ تأجير الناقله المحقق في القطاع بالمقارنة مع مؤشر البلطيق للبضائع الجافة بنسبة 10%، مما يعكس قوة أدائها التشغيلي.

من ناحية أخرى، ارتفعت التكاليف التشغيلية الصافية بنسبة 119% على أساس سنوي لتصل إلى 405 إلـ ملايين، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة مصاريف استئجار الناقلات، التي زادت بالتوازي مع نمو الإيرادات من الناقلات المستأجرة.

أما على صعيد الربحية، فقد تراجع الربح التشغيلي بنسبة 21% على أساس سنوي ليصل إلى 65 إلـ مليون، في حين سجلت هوامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء تراجعاً طفيفاً بنسبة 7%، مسجلة بذلك 126 إلـ مليون. ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي